RAGIP PASA
925
768

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 625

RAĞIP P.
Ka. N.
760

كتب الكلام والعقائد

اسماعيل الفنوي

ط
١٦
٧٦٨

ك ٧٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لتحقيق معنى كون العلم تابعاً للمعلوم وبعثه المعهود والصلوٰة والسلام على من وعد بالمقام المحمود واللواء الممدود وعلى آله واصحابه الذين هم الوارد ون بالحوض المورود

وبعد فيقول البائس الفقير الى الله الغني القوي الحافظ اسمعيل بن محمد القنوي تغمدهما الله تعالى بغفرانه العلي ان علمه تعالى في الازل متعلق بالاشياء قبل وجودها على ما هي عليه وهذا العلم تابع للمعلوم بمعنى ان خصوصية العلم والمتيازه عن سائر العلوم انما هو باعتبار انه علم بهذه الماهية مثلا العلم المتعلق بايمان زيد تابع لماهية ايمانه بمعنى ان خصوصية هذا العلم والمتيازه عن العلم بايمان عمرو وكفر بكر مثلا انما هو باعتبار انه علم بايمان زيد لا بمعنى انه يتوقف على المعلوم وان صح اعتبار التوقف في الجملة وكذا العلم بانه سيؤمن تابع للمعلوم ايضا بالمعنى المذكور وهذا ان العلم ازلي

وعلم فعلي وهو العلم الذي يستفاد الخارج منه واما وجودا لماهية وفعليتها تابعة للعلم الازلي بها الذي هو التابع لماهيتها وبالتصديق بانه سيوجد بمعنى انه تعالى لما علمها في الازل على هذه الخصوصية لكونها في نفسها على هذه الخصوصية لزم ان يتحقق ويوجد على هذه الخصوصية فالعلم الازلي تابع من وجه ومتبوع من وجه آخر فلا يتوهم الدور لتغاير الجهتين ولا جور ولا يبطله قاعدة التكليف لانه يعلم ان زيدا يفعل باختياره كذا لكونه في نفس الامر كذا فيجب ان يوجد كذلك والوجوب بالاختيار محقق للاختيار لا منافٍ له وبهذا مراد المحقق صاحب التوضيح بقوله على ان علمه تعالى بانه اي ابا جهل لا يؤمن باختياره لا يخرجه عن حيز الامكان يعني ان علمه تعالى بان عدم ايمان ابو جهل باختياره اي علمه بهذه الماهية قبل وجوده على هذه الخصوصية والاختيار ماخوذ في عدم الايمان فيلزم ان يوجد كذلك الامتناع بتحقق خلاف علمه تعالى وقس عليه ايمان المؤمن وسائر الافعال وبهذا التحقيق اندفع اشكال التحرير في التلويح على المحقق المذكور حيث قال ولقائل ان يمنع كون العلم تابعا للمعلوم بمعنى انه لا يتعلق به الا بعد وقوعه فان الله تعالى عالم في الازل بكل شيء انه يكون اولا واولا يكون وح

قال رحمه الله تعالى غير خارج عن الحكيم بمثال ليطابق لا يتعلق من نفس التكليف لانه لا تكليف الا بعد العلم وقوله تعالى غير خارج عن الحكيم بمثال ليطابق لا يتعلق من نفس التكليف لانه لا تكليف الا بعد العلم وقوله تعالى غير خارج عن الحكيم بمثال ليطابق لا يتعلق من نفس التكليف لانه لا تكليف الا بعد العلم

يلزم الوجوب او الامتناع • ولهذا صرح المحققون بان معنى
كون العلم تابعا للمعلوم • ان المطابقة تعتبر من جهة
العلم • بان يكون على طبق المعلوم • وقوعا وعدم
وقوع انتهى • وجد الاندفاع ظاهر • لان المحقق لم يرد
بقوله • على ان علمه تعالى • بانه لا يؤمن من كون العلم تابعا
للمعلوم • بمعنى انه لا يتعلق به الا بعد وقوعه حتى يمنع
ذلك • وليس في كلام المصنف • ما يدل عليه لا صراحة •
ولا التزاما • بل كلامه صريح • فيما ذكرنا من انه يعلم
الاشياء • قبل وقوعها • قوله لا يخرج عن حيز الامكان •
ينادي باعلا صوت • انه تعالى يعلم ماهية الاشياء •
وانه يعلم ايضا • بانها ستوجد في وقت معين •
بصفة متميزة • قبل وقوعها لان توهم الاخراج
عن حيز الامكان • انما هو العلم • قبل وجوده • وقول
المحرر • فان الله تعالى • عالم في الازل • بكل شيء • انه
يكون او لا يكون • مآل ما ذكره المحقق غاية الامر ان
هذا تصديق في الازل • بانه سيوجد • ما ذكره المص •
هو التصور السابق • لماهية • والتصديق المذكور •
مستلزم للتصور المزبور • ويحتمل ان يكون مراده •
التصديق • بانه لا يؤمن • ويكون غير ما ذكره المحقق •
وان كان هذا في المثال الجزئي • وذلك في الامر
الكلي • قوله وح يلزم الوجوب • مدفوع بما ذكرناه •
من انه يعلم • باختياره الخ • وما ذكره في المنع •
من ان العلم • لا يتعلق بالمعلوم • الا بعد وقوعه •

فخارج • عن البحث اذ لا مدخل له في وجود الاشياء •
لتعلقه بعد وجوده • والبحث في العلم الذي
يكون سببا لوجود الشيء • وهو العلم بالماهية
اذ العلم • بانه سيوجد فيتوهم كون صدور
الفعل • عن المكلف واجبا او ممتنعا • والمكلف
مضطر فيه فيكون تكليفا • بما لا يطاق فاجابوا
عن ذلك • بما ذكره المحقق • من ان الوجوب •
بالاختيار • محقق للاختيار • ولا منافاة له • فهذا
التعلق • من العلم تابع للمعلوم • بمعنى التوقف
على وجوده • ولا يكون متبوعا لماهية • كالعلم
بالماهية • فانه كما عرفته يكون تابعا • ومتبوعا
وانما لم يكن متبوعا • لانه انما يتعلق بعد وجوده
على انه رفع الآن • او قبل • وهذا العلم يسمى
انفعاليا • وهو المستفاد من الخارج • وكذا
الكلام في العدم • اي التعلق بانه سيعدم بعد
الوجود قديم • والتعلق بانه عدم الآن او قبل
حادث • الاول علم فعلي • والثاني انفعالي • فعلم
من البيان المذكور • ان علمه تعالى • بالاشياء اما تصور
او تصديق • والاول تصور • ماهيتها • على ما هي عليه
كما مر توضيحه • والثاني اما تصديق • بانها ستوجد
او ستعدم • وهذا التصديق • والتصور المذكور
ازليان • تابعان للمعلوم • بالمعنى الذي ذكرناه •
ومتبوعان • او تصديق • بانه وقع الآن • او

وقد عرف النحرير ما قاله المحقق في شرح العقايد
وبعلمه بهذا المنع من مطالعة العلم
والله تعالى اعلم

وانه ضعيف بانه تعالى عالم في الازل
ان ايا جهل لا يؤمن وهو العلم
قبل تحققه والعلم المتعلق بوقوعه
حادث فيما لا يزال الامر
لا يزال

او قبل وهذا حادث وتابع للوقوع ومغير التبعية
بنا التوقف لان تعلق العلم بالاشياء على انها
موجودة يتوقف على وجود الاشياء بخلاف
التبعية في الاولين لانها فيهما لكون المعلوم
سببا لامتيازه عما عداه من العلوم وما بها
الاشياء متصوره في ضمن التصديق لكنه ازلي
وان كان التصديق حادثا لانه عين التصور الاول
لما عرف في محله ان العلم الازلي لا يتغير اصلا
فهو باق ازلا وابدا وهذا التصديق لا يكون متبوعا
للمعلوم ولما كان العلم الازلي موهما الوجوب
والامتناع تعرضوا كونه تابعا للمعلوم دفعا
للوجوب او الامتناع ولزوم التكليف بما لا يطاق
ولم يذكروا عكسه في اكثر المواضع مع انه متحقق
في العلم الازلي دون العلم الحادث وقيل
ان العلم بوقوع شئ في وقت معين بصفة
معينة تابع لكونه بحيث يقع فيه كذلك لانه ظله
وحكايته عنه انتهى وبين تبعية العلم بالمعلوم
بان العلم ظل المعلوم وحكاية عنه وهذا المعنى
للتبعية غير ما ذكرناه لكن الظاهر انه حمد العلم
على الصور الحاصلة وهو مذهب الفلاسفة ويعرض
المتفلسفة وجمهور المتكلمين ينكرون ذلك
فكيف يبنى بيان مذهبهم على ذلك وما نقل في التلويح
من المحققين من ان معنى كون العلم تابعا للمعلوم

حسن چلبی فی حاشیة التلویح

ان المطابقة

ان المطابقة تعتبر من جهة العلم بان يكون على طبق
المعلوم وقوعا وعدم وقوع انتهى وهذا المعنى للتبعية
بحسب الظاهر غير ما ذكر من المعاني الثلثة لكنه راجع
الى كون تعلق العلم تابعا لوقوع المعلوم ووجوده
ولكون علم الله تعالى تابعا للمعلوم مما يتوحش منه في
بادي النظر ذهب كل طايفة الى حله بما سيخ له لكن
الاولى ما ذكرناه اولا من ان معنى التبعية ان خصوصية
العلم وامتيازه عن سائر العلوم انما هو باعتبار
انه علم بهذه الماهية بهذا في العلم الازلي تصورا كان
او تصديقا بانه سيوجد او سيعدم وفي تعلقه
الحادث معنى التبعية توقفه على وجود المعلوم
وقد علم مما مر ان العلم الازلي تابع للمعلوم يقال
في دفع اشكال بان العلم تعلق في الازل بوجود شئ
او عدمه كعلمه بان ابا جهل لا يومن فيمتنع ايمانه
والا لزم انقلاب علمه جهلا فتكليف بالايمان
تكليف بما لا يطاق كما ذهب اليه الاشعري فاجابوا
بان علمه تعالى الازلي تابع لماهية المعلوم على ما هي
عليه فعلمه تعالى بان ابا جهل لا يومن باختياره
فلا جبر ولا تكليف بالمحال واما قولهم ان علمه
تابع لوقوع المعلوم يقال في رد شبهة وهي انه
لم لا يجوز ان يكون العلم مرجحا ومخصصا فقيل
في رد هذا تعلق العلم تابع لوقوع ولما لم يكن هذا
حاسما لمادة الشبهة بالكلية قال الفاضل الخيالي

ربما متعلق بقوله ذهب منه

هذا آخر بحث التفرقة بين العبارتين

فخر ان العلم الازلي

في بيان قول التحرير التقازاني وكون تعلق العلم تابعا
للوقوع وتحقيقه ان العلم التصوري عام للواقع وغيره
فلا يكون مرجحا والعلم التصديقي بالوقوع فرع الوقوع
والوقوع فرع الارادة فهو المخصصة به يندفع قول الحكماء التابع
هو العلم الانفعالي لا الفعلي ويرد عليه ان كون العلم التصوري
عاما للواقع وغيره وان سلم في علم المخلوق لكن فرعلم الخالق
غير مسلم وايضا التصديق بانه سيوجد في وقت كذا بصفة
معينة متبوع للواقع وعلم فعلي فيصلح ان يكون مرجحا ومخصصا
وهو الذي اراده الحكماء والحاصل ان المتبوع للواقع علمان
ازليان احدهما تصور الماهية والآخر التصديق بانه
سيوجد وهما علمان فعليان والاول وان سلم عدم
صلاحيته للترجيح لكن الثاني يصلح ان يكون مخصصا
فلو تم الرد والجواب من شبهة الحكماء والجواب الحاسم
ما في المواقف من ان اصحابنا يدعون الضرورة في استواء
نسبة العلم والقدرة الى الطرفين فلا يكون شئ منهما
مخصصا فثبت الارادة المخصصة وبطل شبهة الفلاسفة فتأمل
فالجواب حينئذ تحقيقي لا الزامي ولو تم ما ذكره الخيالي الحكماء
الجواب الزامي مع كونه تحقيقيا فاتضح من مجموع ما ذكر
الفرق بين العبارتين وهما كون العلم تابعا للمعلوم
وكون العلم تابعا للوقوع من وجوه اذ الغرض في الاول
دفع لزوم وجوب الفعل وامتناعه وفي الثاني دفع
كونه مخصصا معينا عن الارادة كما زعمه الفلاسفة
وايضا الاول تعلقه قبل وجود الاشياء مع كونه ازليا

وفيه

وفعليا والثاني تعلقه بعد وجود الاشياء مع
كونه حادثا وايضا الاول تابع للمعلوم من وجه
ومتبوع له ايضا من وجه آخر واما الثاني فتابع
فقط ولا يكون متبوعا فاحفظ هذا ولا تقع فرخبط
بان تذكر احدى العبارتين في موضع الاخرى وبالعكس
فانه حينئذ يختل الغرض والمورد والبيان والله المستعان
وبهذا التحقيق الذي هو من مواهب الرحمن انكشف بطلان
القول بان علمه تعالى بالاشياء اجمالي لا تفصيلي فانه علم
بالاشياء دفعة بحيث لا يشذ فرد منها لانه قد علم ان
العلم بوجود الاشياء بعد وجودها فلا مجال لدخوله تحته
العلم الاجمالي فانه معلوم بتعلق حادث وما دخل فيه
لو فرض صحته العلم بالمتناهيات قبل وجودها ومع
قطع النظر عن ذلك انه باطل في نفسه لانه ليس
بعلم بالفعل ولذا ذهب بعضهم الى انه كفر قال الجلال
الدواني في بحث الحدوث فان قلت فعلى هذا يلزم
ان يكون معلومات الله تعالى متناهية والا لانتقض
برهان التطبيق بها قلت لو كان علم الله تعالى بالاشياء
متعلقا بصور مفصلة لكان الامر كذلك لكن ذلك
مما يجوز ان يكون علم الله تعالى واحدا بسيطا كما ذهب اليه
المحققون فلا تعدد في المعلومات بحسب علمه تعالى
فلا يتصور التطبيق انتهى اراد بالواحد البسيط العلم
الاجمالي كما صرح به في آخر كلامه هنا وفي المواقف
وشرحه العلم ينقسم الى تفصيلي وهو ان ينظر الى

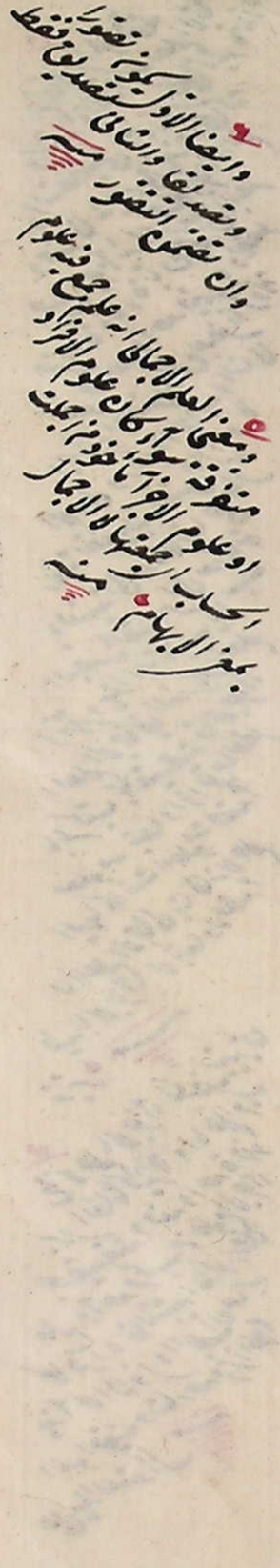

الى اجزآئه ومرآتبه اى اجزآء المعلوم ومرآتبه بحسب اجزآئه
بان يلاحظها واحدا بعد واحد والى اجمالى كمن يعلم
مسئلة فسئل عنها فانه يحضر الجواب الذى هو تلك
المسئلة باسرها فى ذهنه دفعة واحدة والشخص المسئول
عنه متصور للجواب ثم ياخذ فى تقرير الجواب فيلاحظ
تفصيل اجزآئه واحدا بعد واحد نفى ذهن المسئول
حال ماسئل امر بسيط هو مبدأ التفاصيل الحاصلة
فى ثانى الحال انتهى ملخصا وقيل العلم ينقسم الى تفصيلى
والى اجمالى والثانى على قسمين احدهما علم الافراد
بمفهوم كلى والآخر علم الاجزآء فى ضمن علم المركب
بحقيقته انتهى فالعلم الاجمالى له معان ثلثة لكن ما ذكر
فى المواقف فى علم مسئلة سئل الشخص عنها بلكة الاستحضار
كما نبه عليه قدس سره فى توضيح كلام المواقف حتى
صرح به بعضهم فالمراد من الامر البسيط ملكة الاستحضار
تفصيلا لا العلم الاجمالى فان العلم الاجمالى علم المركب
بحقيقته دفعة واحدة فهو علم واحد مركب من علوم
الاجزآء والمركب انتهى وقال قدس سره اذا كان المركب
معلوما بحقيقته قصدا كان اجزآؤه معلومة حينئذ
بلا قصد واخطار فانها مع حصولها فى العقل كالمخزون
المعرض عنه الذى لا يلتفت اليه واذا توجه العقل
وفصلها صارت ملحوظة قصدا منكشفة بعضها
من بعض انكشافا تاما لم يكن ذلك الانكشاف حاصلا
فى الحالة الاولى مع حصول صورة الاجزآء فى الحالتين

ثم قال

ثم قال قدس سره فى جواب انظار الامام الرازى العلم الاجمالى
بان علم الواحد لا يكون علما بمعلومات كثيرة لامتناع
حصول صورة واحدة مطابقة لامور مختلفة انه اذا قلنا
كل شئ فهو ممكن بالامكان العام فلا شك انا حكمنا على جميع
افراد الشئ فلا بد ان يكون معلومة لنا ولا علم لنا
فى هذه الحالة الا باعتبار مفهوم الشئ الشامل باسرها
فان العقل جعل هذا المفهوم آلة لملاحظة تلك
الافراد حتى امكنه الحكم عليها انتهى فثبت المطابى للعلم الاجمالى وان كان الاول بناء على المسامحة
اذ العرف هذا فنقول ان اراد المجلل المعنى الاول
وقال بعلم الله تعالى الاشياء اجمالا يعلم المسئول
مسئلة سئل عنها فانه يحضر الجواب فى ذهنه دفعة
الى آخر ما قال فقد عرف انه لا علم بالاشياء بالفعل
بل ملكة الاستحضار يقدر بها على استحضار الجواب
وتفصيله بلا تجشم كسب جديد ومع ذلك ان قال المجلل
يعلم الله تعالى كل واحد من الاشياء منفردا عن غيره
لان علم الله تعالى يخالف علم المخلوق بحسب المابية والحقيقة
فلا يقاس عليه فيجرى التطبيق فيه فيقع ما هرب عنه
والا فيلزم الجهل بالاشياء تفصيلا وهو كفر العياذ بالله
تعالى وكذا الكلام فى المعنى الثانى وهو علم المركب
بحقيقته فان اراد بقوله يعلم الاشياء اجمالا على هذا
المنوال كعلمنا الحيوان وحده والناطق وحده
فى صورة علمنا الحيوان الناطق من حيث المجموع

فقد عرفت ان الاجزاء الخ حاصل صورها فی الذهن
وان یلاحظها قصداً الخ یجری برهان التطبیق کما فی
صورة ملاحظتها قصداً وان لم یسلم ذلک فقال
لما لم یلاحظ الاجزاء قصداً کانها کالمخزون المعوض
عنه الغیر الملتفت الیه مع انه قدس سره صرح بان
الصورة حاصلة فی الحالتین ای حاله ملاحظة الاجزاء
تبعاً وقصداً یلزم الجهل والکفر یعوذ بالله تعالی وان
اراد المعنی الثالث فقد عرف انه علم بمفهوم کلی
الشامل لافرادها والافراد الخ معلومة لنا بهذا
المفهوم الکلی بالقوة ولا یعلم حقیقة الافراد
ولا یمتاز بعضها عن بعض بالصورة المختصة بها
فیلزم الجهل من هذه الحیثیة قوله قدس سره انا اذا قلنا
کل شیء فهو ممکن بالامکان العام فلا شک انا حکمنا
علی جمیع افراد الشیء فلا بد ان یکون معلومة
ان اراد به ان یکون معلومة بالفعل فلا نسلم
ذلک مع ان قوله ولا علم لنا فی هذه الحالة الا
باعتبار مفهوم الشیء الشامل لها لا شبهة فان
هذا العلم علم بالقوة وان اراد ان یکون معلومة
بالقوة فسلم لانه یکفی فی الحکم علی الافراد ان تکون
معلومة بوجه ما وبالقوة فتکون مجهولة بالفعل
وقد اعترف فی بعض کتبه ان المعلوم بالمفهوم
الکلی معلوم بالقوة فان من تصور العلم بسیمة
یقف علی جمیع مسائله اجمالا وهو علم بالقوة

ای معلومة باعتبار عارضها
ومجهولة باعتبار حقیقتها
فتجتمع المعلومیة والمجهولیة
فلا محذور

کما صرح به القطب فی شرح الشمسیة ورضی به قدس سره
وکذا العلم بالافراد بالمفهوم الکلی الممتاز کل لها
باسرها بالقوة القریبة من الفعل حقیقة علی ان الافراد
لم یعلم ما هی بالفعل ولا بالقوة وهذا آخر ما اردنا ایراده
کما یدل علیه قوله یمتنع حصول صورة واحدة مطابقة
لامور مختلفة وبینه قدس سره بقوله لان الصورة
الواحدة لو طابقت امورا مختلفة لکانت مساویة فی
الماهیة لتلک الامور المختلفة فیکون لذلک الصورة
حقایق مختلفة فلا یکون صورة واحدة فح جوابه
انا اذا قلنا کل شیء فهو ممکن بالامکان العام الخ
علی انسان ما قدمت بیانه لان فی هذه الصورة
لم یعلم ان حقیقة الانسان ما هی وکذا حقیقة الفرس
والبغل والابل لم یعلم ما هی لا بالفعل ولا بالقوة
واما کونها ممکنة بالامکان العام فیعلم من هذه
المفهوم الکلی بالقوة لا بالفعل ایضا والامام
لا ینکر ذلک کیف لا وتصور العلم بمفهوم عام
یجمیع المسائل مستلزم للاطلاع علی مسائله باسرها
وهو مما اتفق علیه العلماء وکیف ینکر الامام
ذلک وقد عرفت ان تعلیله یدل علی ما ذکرناه وقد سهر
قدس سره عن ذلک التعلیل لانکاره سهوا عظیما
وکم من غائب قول صحیحا قد تضیع کمال الایضاح
انه ان اراد الجلال بالعلم الاجمالی هذا المعنی لزم
اثبات الجهل لله تعالی الله تعالی عن ذلک علوا کبیرا

حصول صورة واحدة مطابقة لامور مختلفة بینه قدس سره بقوله لان الصورة الواحدة لو طابقت امورا مختلفة لکانت مساویة فی الماهیة لتلک الامور المختلفة فیکون لذلک الصورة الواحدة حقایق مختلفة فلا یکون صورة واحدة ما ذکره قدس سره

لكن ظاهر كلامه بل صريح مقاله يدل على انه اراد
المعنى الاول قيل ان قلت ذهب الجلال الى ان مدار
تسمية علم الامور المتعددة اجمالا حصوله دفعة
واحدة لا حصول علمها في ضمن علم المركب بحقيقته
كما حققه شارح المواقف حيث قال الجلال فرجع
العلم المعقول من العلم الاجمالي ان يكون العلم
بالكل دفعة انتهى وقد عرفت فساده من انه ان اراد
ان كل واحد واحد معلوم له تعالى تفصيلا فيجري برهان
التطبيق على زعمه والا يلزم الجهل والتعرض للامتناعين
الاخيرين لتوسيع الدائرة فتطفو لمادة الشبهة بالكلية
وقد عرفت ان اطلاق العلم الاجمالي على ذلك التشابه
لانه ملكة الاستحضار اذ معنى العلم الاجمالي بهذا الوجه
حصول صور المعلومات في الذهن دفعة واحدة على ما اختاره
الامام الرازي فلذا انكره كما مر بيانه من ان العلم الواحد
لا يكون علما بمعلومات كثيرة لامتناع حصول صورة
واحدة مطابقة لامور مختلفة واختاره الجلال
وادعى ان علمه تعالى بالاشياء اجمالي بهذا المعنى وذهل
عما يستلزمه وبالجملة لا مساغ للقول بان علمه تعالى
اجمالي باي معنى كان لانه يلزم احد الامرين اما جريان
البرهانين واثبات الجهل ومن وجه كلامه بحيث
لا يلزم له احد الامرين فقد احرز سبق المضمار ولكن
دون بيانه خرط القتاد وفي المواقف في مقصد
تقسيم العلم الى تفصيلي واجمالي مع شرحه العلم

الاجمالي

الاجمالي على تقدير جواز ثبوته في نفسه هل يثبت بالبرهان
ام لا جوزه القاضي والمعتزلة ومنعه كثير من اصحابنا
وابو هاشم والحق ان اشترط فيه اي في العلم الاجمالي
الجهل بالتفصيل ممتنع عليه تعالى والا فلا يمتنع
انتهى وانت خبير بان العلم الاجمالي قسيم للتفصيلي
فلا يجامع مع التفصيل فالتردد المذكور قبيح فلا جرم
انه امتنع عليه تعالى ومن جوزه من المليين لعله
اراد به علم المركب بحقيقته من حيث هو مركب دفعة
واحدة ففي هذه الصورة يعلم المركب قصدا واجزاءه
تبعا كالدلالة المطابقة والتضمن فان المدلول
المطابقي مدلول قصدا والتضمني مدلول تبعا
وصورتهما حاصلة في الذهن فلا يلزم المحذور لكن
الاحتراز عنه واجب فان ما ذكرناه في علم المخلوق
واما في علم الخالق تعالى فلا يتصور ان يكون الشيء
معلوما قصدا وتبعا بل الكل معلوم قصدا على انه
يتناول العلم الاجمالي بالمعنيين الآخرين وبهما يستلزم
ان الجهل وان كان المتعارف ان العلم بالاجزاء
علم الاجزاء في ضمن علم المركب بحقيقته واما الجواب
عن اصل الاشكال فهو ان معلومات الله تعالى
غير موجودة في الخارج ولا في الذهن اما الثاني
فلان جمهور المتكلمين ينفونه كما حقق في محله
واما الاول فلكونها معدومة محضة اذ المراد
ان الله تعالى يعلم الامور الغير المتناهية بالفعل

ولا يجري برهان التطبيق فيهما اما في المعلومات
فلكونها معدومة محضة واما في الثاني فلكونهما
من الامور الاعتبارية وشرط جريان برهان التطبيق
الوجود الخارجي نقله الفاضل عبد الرحمن الآمدي
عن استاذه انه قال اجمع العلماء على ان الوجود
الخارجي اشترط في جريان برهان التطبيق واشار
اليه صاحب المواقف وشارحه حيث قال في جواب
النقض بمراتب الاعداد ان المعلولات بل جميع
ما يستدل بالتطبيق على بطلان التسلسل قد ضبطها
وجود انتهى ومعلوم ان المراد بالوجود الوجود
الخارجي لان القائل بما ينكر الوجود الذهني على ان
جريانه في الموجودة في الذهن ليس بمسلم قال قدس سره
في شرح المواقف العقل لا يقدر على استحضار مالا
نهاية له لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور
هناك تطبيق وينظهر الخلف بل يقطع التطبيق
بانقطاع الوهم والعقل انتهى فظهر ان المراد
الوجود الخارجي ولعل المراد بالاجماع الذي نقله
الاستاذ بيان العلماء البرز منهم ان الوجود شرط
في التطبيق والوجود وان كان عاما للوجود
الذهني لكن جمهور المتكلمين لما انكروه قيد الاستاذ
بالوجود الخارجي والعجب من الدواني انه ذهل
عن اشارات العلماء الى ان الوجود شرط
في التطبيق وسلك مسلك الحكماء وغفل

عما يترتب عليه من الامر العظيم عند العقلاء واذا
عرفت ما قررناه ظهر ضعف ما قيل من ان برهان التطبيق
ينتقض البتة بما في شرح المواقف من ان مقتضاه ان المعدوم
شيء ما لا وان اكتفى بمجرد الاتصاف بالقلة والكثرة
وادعى انه يستلزم التناهي نقض ايضا بمعلومات الله تعالى
فانها زائدة على مقدوراته تعالى مع ان كل واحد منهما
غير متناه انتهى فظهر ان ما سماه المتكلمون برهان
التطبيق مغلطة كاذبة لكذب بعض مقدماته بدلالة
انتقاضه اذ الدليل الصحيح لا ينتقض فنويل لمن ارتكب
الكفر العظيم بخشية انتقاضه انتهى ولا يخفى عليك
ان انتقاضه بمعلومات الله تعالى فانها زائدة
بناء على الاكتفاء المذكور في برهان التطبيق
ونحن لا نكتفي به بل نعمل بما هو المشهور من التطبيق
فلا نقض بالمعلومات على الوجه المذكور على ان
مقدورات الله تعالى متناهية بالفعل عند من يقول
بحدوث تعلقاة القدرة وهم بعض الاشاعرة
فلا نقض بها عندهم واما عند من يقول بقدم
تعلقاتها وهم اصحاب الشيخ الماتريدي وبعض
الاشاعرة وان توهم النقض بها عندهم فمجاب به
تارة من ان الوجود الخارجي شرط في جريان
برهان التطبيق والمعلومات والمقدورات
ليستا بموجودتين وكذا النقض بمراتب الاعداد
ونحوها مدفوع بما ذكرناه كما صرح به صاحب

تتمة في رسالة المعدوم لعلي زاده
تتمة في رسالة المعدوم لعلي زاده
تتمة يعني بالجملة ان ما ذكره العلامة الدواني
ينتقض ببرهان التطبيق بالمعلومات

المواقف واوضحه شارحه فعلم ان ما سماه المتكلمون
برهان التطبيق فيه مصلحة صادقة ومنفعة صلحة
لانه هو العمدة في ابطال التسلسل بجريانه في الامور
المتعاقبة كالحركة الفلكية وفي الامور المجتمعة سواء
كان بينها ترتب طبيعي كالعلل والمعلولات
او وضعي كالابعاد او لا يكون هناك ترتب اصلا
كالنفوس الناطقة وليس هذا ايضا متوقفا
على بيان كون العلة مع المعلول فيستدل به على
تناهي الامور المذكورة كلها كذا في المواقف وشرحه
هذا عندنا وعند الحكماء يشترط فيه الاجتماع
والترتيب ولو كان برهان التطبيق كما زعمه
لشكل ابطال التسلسل لانه كما عرفت انه العمدة
في ابطال التسلسل مطلقا وما عداه ضعيف
بالنسبة اليه مع انه جار في ابطال التسلسل في بعض
الامور دون بعض آخر مع ان المطلوب الاعلى
وهو اثبات الواجب يدور على بطلان التسلسل
في المسلك المعلول فتأمل فيا حسره على من اساء
الادب مع قدماء المتكلمين واسوة العلماء
المتأخرين وكيف يتجاسر واحد من المتكلمين
على تخطئة عظماء المتقدمين ولعمري ان هذا
امر عجاب يتوحش منه اولوا الالباب واعلم
ان الجلال الدواني قد خالف عظماء المتقدمين
وكبراء المتأخرين من ائمة المتكلمين في مواضع

شتى منها ما ذكرناه من ان علمه تعالى بالاشياء
في الازل علم اجمالي بريا عن انتقاض برهان
التطبيق وقد عرفت ما فيه وما عليه ومنها
دعوى استحالة تعلق العلم بالمعدوم التصريف
وبني عليه تشنيع ائمة الهدى وقدوة التقى
مع ان الامام الاعظم صرح في الفقه الاكبر ان الله
يعلم المعدوم حال عدمه واجمع الاجلاء عليه
فقد خالف الاجماع كما بينا وجهه مع رد الدواني
في رسالتيه العلميه المشحونة بالفرائد العلميه لا يستغني
عنها الطالبون وفي ذلك فليتنافس المتنافسون
ومنها انه اختار مذهب الحكماء واعوض عن مسلك
العلماء في العلم فقال ان العلم هو الصورة
الحاصلة في العقل دون صفة توجب تمييزا
او نفس التمييز كما اختاره العظماء المتكلمين ومنها
اختار الوجود الذهني على الوجه الذي اثبته الحكماء
وليت شعري لم ترك مذهب امامه في الدين واختار
طريق الحكماء هو المتفلسفين وقيل وذكر الجلال
في بحث الحدوث والعلم والمعاد الكلمة المظلمة
المفسدة بعضها من عند نفسها وبعضها نقلا
عن المفلاسفة والمتفلسفة وحبط تارة فتكلم
بما هو كفر غليظ وذكر المبادي العالية والعقول
العشرة التي زعمتها الفلاسفة لعنوا بما قالوا
والقول بها اشد كفرا من عبدة الاوثان

لانه شرك اغلظ من شركهم الى ان قال فنبغضه
في الله ولا نذكر بخير انتهى وبعض هذا الاشكال
مبالغة في التشنيع اذ لا حدشة في نقل الكفر ولذا
نقل ما نقله صاحب المواقف وصاحب المقاصد
وغيرهما فلا عهدة في نقل العقول والمبادي
العالية والجواهر المجردة وانما المؤاخذة فيما اتى به
الجلال الدواني مما ذكرناه انفا فانه يشبه المجادلة
في صفات الله تعالى لان السلف الكرام ذهبوا الى
انه يعلم الله تعالى المعدوم المحض وانه تعالى
يعلم الاشياء في الازل تفصيلا بتعلقاته قديمة
وان العلم صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض
عند بعضهم او نفس تمييز عند بعض آخرين منهم
وان الجود الذهني بالمعنى الذي اخترعه الحكماء
ليس بثابت والجلال يجادلهم في ذلك كله
فيجازف دخوله ومن تبعه تحت قوله تعالى ومن
الناس من يجادل في الله بغير علم لان معناه
من يجادل في توحيده وصفاته صرح به الشيخ
البيضاوي في سورة لقمان فلا نقول كما قال
البعض فنبغضه في الله ولا نذكره بخير اذ لا يجوز
ذلك لاحد بعد موته ما لم يتيقن ضلاله بل نقول
نرجوا من كمال كرم الله تعالى عفوه والتجاوز
عنه اما لكونه ما ولا في ذلك او لاحتمال رجوعه
عنه قبل فوت الاوقات وحلول السكرات

لكن

لكن اوصى علماء الشريعة والدين ان لا يشتغلوا
بتدريس شرح العقايد العضدية فانه اعانة
على مجادلته وتشنيع الائمة المهديين وقد
عرفت انه يخاف الدخول تحت عموم قوله تعالى
ومن الناس من يجادل في الله الاية اذ لا مجال
لكون مسلكه حقا مثل مسلك المتقدمين
ولا يخطر عكسه لبال احد من ارباب اليقين
اذ بطلان مسلكه مع وضوحه وقد بيناه
في رسالتنا بالبرهان وشيدنا اركانه بالبيان
فمن خالفه فعليه البيان اذ مجرد الدعوى
من ديدن المحجوبين وعادة المكابرين
الحمد لله تعالى على اتمام هذه الرسالة الانيقة
في وقت الضحى من يوم الاثنين
من جمادي الاخرى في سنة تسعين
بعد المائة والالف
سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام
على المرسلين
والحمد لله
رب العالمين

حررت هذه الرساله ووقفت لرضا الله تعالى
وحبست فی کتابخانهٔ راغب محمد پاشا
وجعل الله مثواه فی جنت الاعلی
لاستنسخ واستکتب بعض الطالبین
وانا الفقیر المحتاج الی رحمة ربه القدیر
محمد صفوتی ابن یوسف ابن میر حسن
عفی الله تعالی
ذنوبهم

٧٥٦
٧٦٨